

أساساً لحساب عدد العناصر المكونة للعبارة المسجوعة.^(١) والمسعدى بذلك يخالف النظرة القديمة التي تصف طول السجعة على أساس عدد الألفاظ، وتعتقد الباحثة أنه كان على حق في تلك المخالفة، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب الآتية:

١- أن البنية الخطية للفظ لا تكون ثابتة الطول، وإنما يتراوح مداها في العربية بين حرف وثمانية أو تسعة أحرف، ومن ثم قد تتساوى فقرتان في عدد الألفاظ دون أن يصحب ذلك تساوى المدى الزمني الذي تستغرقه كل منهما في النطق.

٢- إن بعض مفردات اللغة تكتب على هيئة كلمات منفصلة وهي في الحقيقة ليست كذلك، لأنها لا تستقل بنبر خاص^(٢) فالكلمات المكونة من مقطع واحد متحرك مثل: و، ف، ل، إلى آخره. لا تتلقى ارتكازاً حال وجودها منفردة، وهي أيضاً ليست قائمة بذاتها وإنما تكون مرتبطة دائماً بغيرها من الكلمات. وحالما تكون مرتبطة بكلمة أخرى يجب أن تعتبر جزءاً أساسياً منها.^(٣) ومن الكلمات التي لا تستقل بنبرها حرف الجر "في" إذا كان متبوعاً بهمزة وصل فإنه لا يعد لفظاً، إذ لا ينفصل عما يعقبه. وينطبق ذلك أيضاً على اللواحق؛ لأنها لا تقوم بنفسها وإنما ترتبط دائماً بالألفاظ. والخلاصة، أن اللفظ لا يعد معياراً معقولاً

(١) إن الأساس الذي اعتمدته المسعدى في دراسة طول السجعة، هو نفسه الذي اعتمدته الباحثون سابقو الذكر فيما عدا شينين الذي يتسق عمله بشكل ملحوظ مع نظام ابن الأثير. فقد قام شينين بتحليل عروضي مفصل لعدد من مقامات الحريري والهمذاني انطلاقاً من اقتناعه بأن السجع يقوم على نظام عروضي أساسه الألفاظ.

(٢) أعنى بالنبر هنا الارتكاز الذي تحدث عنه م. ستانلاس جويار، ويقوم الارتكاز على مجهود عضلي لأعضاء النطق، موجه لزيادة شدة الصوت. وهذا المجهود ينصب على المقطع الصوتي بكامله، وميزة المقطع الذي عليه الارتكاز هي أنه يكون النطق به كله بقوة، والمقطع القوي يميل إلى إطالة الحركة التي يشتمل عليها، ونقيض ذلك كل مقطع ضعيف، فالظاهر أن الارتكاز هو الذي يقرر في الكلمات نسبة الكمية بين حركاتها؛ إذ إن المقاطع الضعيفة واقتصر، نتيجة لضعفها، لا تبدو لنا كذلك إلا بالنسبة للمقطع القوي. انظر: نظرية جديدة في العروض العربي، ستانلاس جويار، ص ٢٩-٣٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٥٤.